

ملخص للمذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة للسنة المالية 2018

تعد ميزانية التكاليف المشتركة جزءاً لا يتجزأ من الميزانية العامة، والتي تتكون من مجموع النفقات التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات، حيث تساهم في بلورة مجهودات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمجالي.

وفيما يتعلق بتنفيذ ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2017، فتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المبرمجة برسم فصلي التسيير والاستثمار، قد حددت، تباعا، في 36.790 مليون درهم و20.176 مليون درهم، مقابل 38.182 مليون درهم و20.868 مليون درهم خلال سنة 2016، مسجلة بذلك انخفاضا يقدر، تباعا، بـ 3,65% و 3,32%، وذلك نتيجة إصلاح نظام المقاصة وكذا تحويل بعض النفقات المسجلة عادة بالفصلين المذكورين، إلى ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية.

ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تتكون اعتمادات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة، بالأساس، من نفقات ذات طابع اجتماعي، كتلك المتعلقة بتحملات المقاصة ومساهمة الدولة في أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي وكذا الإعانات والإيرادات والمعاشات المختلفة.

بلغت الاعتمادات المفتوحة بميزانية التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2016، ما قدره 38.182 مليون درهم. وقد تم رفع هذه الاعتمادات، أثناء السنة، بمبلغ 442,449 مليون درهم بواسطة اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

وبذلك، وصلت الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة خلال سنة 2016، إلى 38.624,449 مليون درهم، حيث سجلت الميزانية المذكورة عند متم السنة المالية السالفة الذكر، نسبة إنجاز بلغت حوالي 88,75%، مع تحقيق فائض يقدر بـ 4.296,516 مليون درهم.

أما فيما يخص الاعتمادات المدرجة في هذا الإطار برسم السنة المالية 2017، فقد سجلت انخفاضا يبلغ 1.392 مليون درهم، أو 3,65% مقارنة مع سنة 2016.

ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض التوقعات المرتبطة بتحملات المقاصة، وعلى الخصوص تلك المتعلقة بالدعم المباشر المخول للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك جراء الانخفاض الكبير للسعر المتوسط للفيول المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية.

كما بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة إلى غاية متم غشت 2017، ما قدره 29.940,329 مليون درهم مع احتساب مبلغ 150,000 مليون درهم الذي تم اقتطاعه من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 81%.

ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة : أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة

تخصص الاعتمادات المسجلة بفصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة أساسا لتغطية النفقات المتعلقة بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل بعض المشاريع المهيكلة، ولدعم تفعيل عدة استراتيجيات قطاعية، ولإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وتصفية ديونها، وكذا لتحويلات مختلفة.

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2016، ما قدره 20.868,000 مليون درهم.

وقد وصلت الاعتمادات الملتزم بها برسم هذه الميزانية متم ديسمبر 2016، إلى 20.341,522 مليون درهم، بما في ذلك 1.030,000 مليون درهم عن طريق فتح اعتمادات إضافية أو مبالغ المساعدة، حيث سجلت تلك الميزانية نسبة إنجاز تقدر بـ 97,48%.

وقد استقر مبلغ الاعتمادات غير الملتزم بها على مستوى الميزانية المذكورة في 1.556,478 مليون درهم عند متم ديسمبر 2016، الشيء الذي مكن من تحقيق ادخار في النفقات.

سجلت الاعتمادات المبرمجة برسم فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2017، انخفاضا يقدر بـ 3,32% لتستقر في 20.176 مليون درهم مقارنة مع السنة المالية 2016.

بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، إلى متم غشت 2017، ما يناهز 14.691,852 مليون درهم، بما فيها مبلغ 400,00 مليون درهم كاعتمادات إضافية، حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى ما يقارب 73%.

توقعات ميزانية التكاليف المشتركة برسم قانون المالية لسنة المالية 2018

يبلغ حجم الاعتمادات المسجلة برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2018، على التوالي، 36.623,620 مليون درهم و19.443 مليون درهم.

هذا وقد عرفت الاعتمادات المسجلة برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2018، تراجعا بنسبة ، على التوالي، 0,45% و 3,63%، مقارنة مع سنة 2017.

ويعزى هذا التراجع بالأساس، إلى تحويل بعض النفقات التي كانت مدرجة في السابق في ميزانية للتكاليف المشتركة، إلى ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية برسم السنة المالية 2018 وذلك تماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.